التقارير

التحديات الاقتصادية التي تواجه الصين

دينا أحمد محمود
باحث ماجستير اقتصاد

الملخص :

تواجه الصين بكونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم مجموعة من التحديات المتزامنة، والتي تُبطئ بدورها رحلة التعافي بعد وباء كورونا الذي قوّض القوى الاقتصادية للصين.من أهمها ضعف الاستهلاك الناتج عن تفشى فيروس كورونا «كوفيد -19 « ، تباطؤ التوظيف وارتفاع نسب البطالة ، وتضخم الديون الصينية ، أزمة الطاقة والأزمة العقارية ، فضلا عن التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية كأهم تحدى يواجه الاقتصاد الصيني ، وفشل النمو في تلبية التوقعات بسبب انخفاض الطلب، بالإضافة للتوترات الجيوسياسية وغيرها من التحديات الاقتصادية .

ولكن على الرغم من ذلك ظلت الصين أكبر مصدر في العالم، وثاني أكبر مستورد، وثاني أكبر دولة من حيث الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022، ومن ثم مساره كقوة اقتصادية لا يزال إيجابياً، حيث لديه الكثير من المقومات لمواصلة نموه بقوة الدفع الذاتية في ظل ما يمتلكه من ميزات نسبية .

Abstract :

China, as the world's second largest economy, faces a series of simultaneous challenges, which in turn slow the journey of recovery after the coronavirus pandemic undermined China's economic powers. One of the most important is the weak consumption resulting from the coronavirus outbreak "COVID-19", slowing employment, rising unemployment, inflated Chinese debt, the energy challenge facing the Chinese economy, and growth failing to meet expectations due to low demand, as well as geopolitical tensions and other economic challenges.

However, China remained the world's largest exporter, the second-largest importer, and the second-largest country in terms of GDP in 2022, and its trajectory as an economic powerhouse remains positive, with much to continue to grow with self-propelling power with its comparative advantages.

crisis and the real estate crisis, as well as trade tensions between China and the United States of America as the most important

مقدمة

بـدأ الاقتصـاد الصينـى، خـلال السـنوات الماضيـة، فى مواجهـة صعوبـات قلصـت قدرتـه عـلى مواصلـة الأداء نفسـه، فلـم يتمكـن مـن إدراك هـدف النمـو المُعلـن والبالـغ (6٪) منـذ عـام 2019م، باسـتثناء عـام 2021م، بـل إن نمـوه انحـدر إلى أقـل من (5٪) بدايـة مـن 2020م ، وبالرغـم مـن تعافيـه مـن أزمـة «كورونـا»، لكنـه لم يتجـاوز (3٪) فى عـام 2022م ، وهـو أمـر لم يحـدث طـوال العقـود الخمسـة الماضيـة ، والأمـر اللافـت أن هـذا التراجـع حـدث بالرغـم مـن أن الحكومـة الصينيـة بذلـت جهـوداً حثيثـة لتحفيـز النمـو، فألغـت قيـود «كورونـا»، وخفضـت أسـعار الفائـدة، وقدمـت تسـهيلات نقديـة كبـيرة للأنشـطة الاقتصاديـة عـبر بنـك الشـعب الصينـى (البنـك المركـزي) .

وترافـق ذلـك مـع تحديـات أخـرى يواجههـا الاقتصـاد الصينـى منـذ سـنوات، وتزايـدت حدتهـا خـلال الفـترة الأخـيرة؛ تتمثـل فى تراجـع الطلـب الخارجـى عـلى المنتجـات الصينيـة ، والـذى انعكـس فى صـورة تراجـع فى الصـادرات الصينيـة ، التـى شـهدت ، وفـق إدارة الجـمارك الصينيـة، أكـبر انخفـاض لهـا فى ثـلاث سـنوات، بانكماشـها بنحـو (12.4٪) فى يونيـو 2023م ، وازداد تراجعهـا إلى (14.5٪) فى يوليـو مـن نفـس السـنة، مقارنـة بمسـتواها قبـل عـام، وهـذا مـا يعطـى مـؤشراً ذى دلالـة بالنسـبة لمـا يحـدث بشـأن التجـارة الخارجيـة للصـين، ولاسـيما أن ذلـك يـأتى بعـد فـترة طويلـة مـما يمكـن تسـميته بـ»فقـدان الزخـم» عـلى مسـتوى النمـو بالاقتصـاد العالمـى ككل، وهـى الظاهـرة التـى بـدت أكـثر وضوحـاً منـذ انـدلاع الأزمـة الماليـة العالميـة عـام 2008م .

وبالرغـم مـن تعـافى الاقتصـاد العالمـى مـن تلـك الأزمـة فى السـنوات التاليـة ، فإنـه لم يتمكـن مـن اسـتعادة كامـل عافيتـه فيـما يبـدو، حيـث لم يتمكـن مـن اسـتعادة قدراتـه الشرائيـة والاسـتهلاكية كـما كانـت مـن قبـل ، كـما أن تلـك الأزمـة كانـت بمثابـة نقطـة انطـلاق، شرعـت مـن خلالهـا بعـض الـدول فى تبنـى سياسـات تجاريـة أكـبر تحفظـاً تجـاه الآخريـن، ففرضـت قيـوداً عـلى وارداتهـا مـن بعـض المنتجـات، وفضَّلـت دول أخـرى الخـروج مـن اتفاقيـات تجاريـة مـع دول أخـرى، وانتهكـت ثالثـة بنـود اتفاقيـات التجـارة الخاصـة بمنظمـة التجـارة العالميـة ، وقـد كانـت الصـين

ومنتجاتها هدفاً - فى معظم الأحيان - لتلك الممارسات، ما قلَّص إقبال الأسواق الخارجية على صادراتها ، وفيما يلي عرض لها :

أولاً : هيكل الاقتصاد الصينى [1]:

يتميز الاقتصاد الصينى بوفرة العمالة البشرية الرخيصة حيث يبلغ تعداد السكان نحو ربع سكان الكوكب، يتشكَّل أغلبيتهم من عرق الهان الصينى ويتكدس نحو (80٪) منهم على أقل من نصف مساحة الصين، كما تركَّزت قوى النمو الاقتصادى فى القطاعات الصناعية والخدمية على حساب القطاع الزراعى الذى تناقصت إسهاماته فى الناتج المحلى الإجمالى بسبب نقص الأراضى المخصصة للزراعة التى تبلغ فقط سدس مساحة البلاد، كما تسبَّبت القيود التى تم فرضها على الهجرة إلى المدن فى تزاحم العمالة الريفية وظهور البطالة المقنعة، مما أدى إلى تناقص الإنتاجية الزراعية .

على الجانب الآخر نجد أن الصين تتمتَّع بكم كبير من الموارد المعدنية وموارد الطاقة المتنوعة تتركَّز فى شمال ووسط البلاد، وتعتمد بصورة رئيسة على الفحم فى إصدار الطاقة نظرًا إلى توافره بكميات كبيرة، حيث احتلت الصين المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فى حجم الاحتياطى العالمى للفحم، كما تحاول الحكومة الصينية تعظيم الاستفادة من الطاقة الكهرومائية فى توفير احتياجاتها من الكهرباء، ونظرًا إلى تعاظم احتياجات البلاد من الطاقة لمواجهة متطلبات التنمية اتجهت البلاد إلى استيراد البترول بشراهة من السوق العالمى .

بصفة أساسية يمكن القول إن القطاع الصناعى كان قاطرة التنمية فى النهضة الاقتصادية الصينية على مدى العقود الثلاثة الماضية خصوصًا مع ازدهار قطاعات جديدة وظهور لاعبين جدد كالصناعات الإلكترونية والتكنولوجية العالية التقنية، كما تتنوَّع المنشآت الصناعية ما بين قطاع عام وقطاع خاص ذى حضور قوى بعد تبنى الصين النهج الاقتصادى القائم على المذهب الثنائى الناتج عن التزاوج بين الاشتراكية والرأسمالية، وبالطبع لا ننسى دور الاستثمارات الأجنبية المسؤولة عن قرابة ثلث الناتج المحلى، ليس هذا فحسب، بل تكمن

الأهمية فى كونها تُشكِّل الرافد الأساسى لاستقطاب التكنولوجيا الغربية وتوطينها عبر استقدام الشركات المتعدِّدة الجنسيات داخل البلاد .

فى السنوات الأخيرة، أصبح الاقتصاد الرقمى ذروة جديدة فى التنمية الاقتصادية العالمية، ويغير المشهد الاقتصادى الدولى بهدوء، أصبح التطور السريع للاقتصاد الرقمى الصينى وسيلة مهمة لإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الصينى، وتعزيز التنمية الاقتصادية العالية الجودة، وخلق مزايا جديدة فى التعاون والمنافسة الدوليين.

وفقاً لإحصاءات "قائمة شركات يونيكورن العالمية» الصادرة عن مؤسسة «سى بى إنسايتس» لتجميع وتحليل البيانات، فإنه حتى نهاية مارس عام 2022م ، بلغ إجمالى الشركات التى تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار أمريكى فى أنحاء العالم (1066) شركة، تعمل(20,8٪) منها فى التكنولوجيا المالية، و(18,9٪) فى برمجيات وخدمات الإنترنت، و(10,4٪) فى التجارة الإلكترونية، و(7,8٪) فى الذكاء الاصطناعى، من بين الـ (1066) شركة، تحتل الشركات الصينية المرتبة الثانية فى العالم من حيث العدد، بنسبة (16,3٪) ، وهذه الشركات المدرجة فى القائمة هى فى الأساس شركات للاقتصاد الرقمى .[2]

وفقا للتقديرات الأولية، تجاوز حجم الاقتصاد الرقمى الصينى (45) تريليون يوان (الدولار الأمريكى يساوى 6,6 يوانات) فى عام 2021، وهو ما يمثل أكثر من (40٪) من الناتج المحلى الإجمالى ، وفى عام 2022م تجاوز (50) تريليون يوان ما يمثل (41.5٪) من الناتج المحلى الإجمالى ، وسيلعب الاقتصاد الرقمى دوراً بارزاً بشكل متزايد فى الاقتصاد الوطنى، فى السنوات العشر من عام 2011م إلى عام 2021م، زاد الحجم الإجمالى للاقتصاد الرقمى الصينى بمقدار (4,12) مرة ، بمعدل نمو سنوى مركب قدره (18٪)، وأصبح قوة دافعة رئيسية للنمو الاقتصادى المستقر.

وفقاً لمخطط «الخطة الخمسية الرابعة عشرة»، بحلول عام 2025م ، ستشكل القيمة المضافة للصناعات الأساسية للاقتصاد الرقمى الصينى (10٪) من الناتج المحلى الإجمالى، مع دخول الجولة الجديدة من الثورة التكنولوجية والتحول

الصناعى فترة من التقدم المتسارع، سيتم تعزيز دور التكنولوجيا الرقمية فى التنمية الصناعية بشكل أكبر، وستستمر أشكال ونماذج جديدة للاقتصاد الرقمى فى الظهور، والتى ستصبح الموضوع الرئيسى للتنمية الاقتصادية الجديدة. ستعمل الصين أيضا على تطوير الاقتصاد الرقمى بشكل مستمر وإيجابى، وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز قدرات حوكمة الاقتصاد الرقمى، وتعزيز التكامل الكامل للاقتصاد الرقمى والاقتصاد الحقيقى، وتعزيز التنمية الاقتصادية العالية الجودة، لبناء نمط جديد من التنمية الاقتصادية المبتكرة والديناميكية ذات النفع المشترك . [3]

ثانياً : هيكل التجارة الخارجية

فى النصف الأول من 2023 ، بلغ حجم واردات وصادرات السلع للصين (20.1) تريليون يوان، بزيادة (2.1٪) على أساس سنوى، حيث بلغ حجم الصادرات (11.46) تريليون يوان، بزيادة سنوية قدرها (3.7٪) ؛ وبلغ حجم الواردات (8.64) تريليون يوان، بانخفاض (0.1٪) على أساس سنوى، فى الربع الأول والربع الثانى، وبذلك تكون الواردات والصادرات حققت نمواً إيجابياً على أساس سنوى، حيث يستمر تحسين هيكل التجارة الخارجية .

وارتفع إجمالى صادرات المركبات الكهربائية المأهولة وبطاريات الليثيوم والخلايا الشمسية بنسبة (61.6٪) ، مما أدى إلى نمو إجمالى فى الصادرات بواقع (1.8) نقطة مئوية، كما شهدت الصناعة الخضراء قفزة أيضاً.

فى النصف الأول من العام، زادت واردات الصين وصادراتها إلى الدول الواقعة على طول «الحزام والطريق» بنسبة (9.8٪) على أساس سنوى. وبلغت واردات الصين وصادراتها إلى الآسيان (3.08) تريليون يوان، بزيادة سنوية قدرها (5.4٪) ؛ وبلغت الواردات والصادرات إلى الاتحاد الأوروبى (2.75) تريليون يوان، بزيادة سنوية قدرها 1.9٪؛ وبلغت الواردات والصادرات إلى الولايات المتحدة 2.25 تريليون يوان، بانخفاض 8.4٪ على أساس سنوى .[5]

فى سبتمبر 2023م انخفضت صادرات الصين بنسبة (6.2٪) على أساس سنوى إلى (299.13) مليار دولار أمريكى ، وهو ما يمثل تحسنًا عن الشهر السابق بنسبة

(8.8٪) ومقارنة بالانخفاض المتوقع فى السوق بنسبة (7.6٪)، ويعد هذا الشهر الخامس على التوالى الذى تشهد فيه الصادرات تراجعاً، لكنه كان الأقل حدة فى هذه السلسلة ، حيث لا تزال التجارة الصينية تواجه بيئة خارجية معقدة ومليئة بالتحديات ، كما انخفضت صادرات المعادن النادرة بنسبة (9.1٪) ، فى حين انخفضت صادرات الألومنيوم الخام والمنتجات ذات الصلة بنسبة (5٪) ، كما انخفضت مبيعات المنتجات المكررة بنسبة (3.6٪)، وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين الرئيسيين، انخفضت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة (-9.3٪) ، والآسيان (-15.8٪)، والاتحاد الأوروبى (-11.6٪)، واليابان (-6.4٪)، وكوريا الجنوبية (-7.0٪)، وتايوان (-4.1٪)، وأستراليا (-17.8٪)، وفى المقابل، ارتفعت الصادرات إلى روسيا بنسبة (21٪) .[2]

حيث حافظت واردات وصادرات الصين على نموها المستقر بفضل تنويع الأسواق وتوفير بنية أفضل خلال الأشهر السبعة الأولى من 2023، وذلك رغم ضعف الطلب الخارجى، وأظهرت بيانات رسمية ارتفاع إجمالى حجم الواردات والصادرات الصينية بنسبة (0.4٪) على أساس سنوى لتصل إلى (23.55) تريليون يوان (حوالى 3.29 تريليون دولار أمريكي) خلال الأشهر السبعة الأولى من هذا العام .

ونما حجم الصادرات بنسبة (1.5٪) على أساس سنوى، بينما انخفض حجم الواردات بنسبة (1.1٪) عن العام السابق، وأظهرت البيانات أن حجم التجارة الخارجية تراجع فى يوليو وحده بنسبة (8.3٪) على أساس سنوى إلى (3.46) تريليون يوان، مع انخفاض الصادرات بنسبة (9.2٪) والواردات بنسبة (6.9٪) .

حيث ارتفع حجم تجارة الصين مع دول الآسيان بنسبة (2.8٪) على أساس سنوى ، بينما شهدت الصين انخفاض تجارتها مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان بنسبة (0.1٪) ، (9.6٪) ، (5.8٪) على التوالى، شهدت نمو تجارتها مع أسواق أخرى.

سجلت تجارة الصين مع خمس دول فى آسيا الوسطى نمواً قوياً، لتسجل ارتفاعاً بنسبة (35٪) على أساس سنوى، كما نمت تجارتها مع أمريكا اللاتينية

وأفريقيا بنسبة (5.5٪) ، (7.4٪) على التوالى.

وخلال هذه الفترة، بلغ حجم تجارة الصين مع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق(8.06) تريليون يوان، ليسجل قفزة بنسبة(7.4٪) على أساس سنوي ، وشكلت قيمة التجارة مع تلك الدول ما نسبته (34.2٪) من إجمالي تجارة البلاد.

فى الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، أثبتت صادرات المنتجات الميكانيكية والكهربائية تواجدها بشكل كبير، حيث بلغت صادرات المنتجات الميكانيكية والكهربائية (7.83) تريليون يوان، بزيادة (4.4٪) على أساس سنوى، وشكلت (58.1٪) من إجمالى صادرات البلاد. وعلى وجه التحديد، توسعت صادرات السيارات بنسبة (118.5٪) على أساس سنوى.

وبالنظر إلى النصف الثانى من هذا العام، قال لى شينغ تشيان، المسؤول بوزارة التجارة الصينية، إن الوضع قاتم للغاية، مشيراً إلى ضعف الطلب العالمى على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، مؤكداً على أن ممارسات «فك الارتباط» أو «إزالة المخاطر» التى تقوم بها بعض الدول تعيق التجارة العادية، أن الصين ستتخذ المزيد من الخطوات لمساعدة الشركات على تلبية الطلبات والتوسع فى الأسواق عبر استضافة المعارض التجارية وزيادة عدد الرحلات الجوية الدولية وتسهيل الحصول على تأشيرات لرجال الأعمال الأجانب.

ومن ابرز الصادرات الصينية_السلع الآتية أجهزة الكمبيوتر، معدات وملحقات البث، الهواتف، قطع غيار الآلات المكتبية، الدوائر المتكاملة، المحولات الكهربائية، الأثاث المنزلي والمقاعد المكتبية ، الملابس ، حقائب السفر، معدات تسجيل الفيديو وأجهزة العرض، قطع غيار سيارات، الأسلاك المعزولة، السخانات الكهربائية، الأحذية المطاطية، المنتجات البلاستيكية ، ألعاب الفيديو ، الأحذية الجلدية، الذهب ، ألعاب الأطفال، الإطارات المطاطية ، بالإضافة للحبوب والأسمدة .

وتتمثل واردات الصين من أمريكا اللاتينية فى الأساس فى فول الصويا، والنحاس، والنفط، والمواد الخام الأخرى التى تحتاجها البلاد لدفع تنميتها

الصناعية ، وفى عام 2022م، استوردت الصين بضائع بقيمة (2.72) تريليون دولار أمريكى تقريبًا، ويشير ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات بنحو (1.1٪) مقارنة بالعام السابق.

فى عام 2021م ، تراوحت مساهمة الواردات الصينية فى الناتج المحلي الإجمالى حوالى (15.2٪)، وفى نفس العام، تجاوزت الصادرات الصينية واردات البلاد بحوالى (676.7) مليار دولار أمريكى، مما أدى إلى فائض تجارى ضخم .

ومن أكبر الشركاء التجاريين للصين الاتحاد الأوروبى هو أكبر شريك تجارى للصين وأكبر مصدر للاستيراد، لمدة (15) عاماً على التوالى ، كما كانت الصين ثانى أكبر شريك تجارى للاتحاد الأوروبى وأكبر مصدر للاستيراد لمدة (14) سنة متتالية ، فى 1 مايو 2004 ، مع انضمام عشر دول بما فى ذلك بولندا والمجر وجمهورية التشيك ، كانت عضوية الاتحاد الأوروبى توسعت إلى (25) دولة ، تجاوز الاتحاد الأوروبى اليابان والولايات المتحدة ، وأصبح الشريك التجارى رقم (1) للصين ، فى السنوات الأخيرة ، بلغت قيمة التجارة بين الصين والاتحاد الأوروبى – حوالى(600) مليار دولار أمريكى ، كما كانت دول آسيان أهم شركاء تجارة الاستيراد للصين ، حيث بلغت قيمة الواردات حوالى (2.55) مليار يوان فى عام 2021م .[6]

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين الرئيسيين، انخفضت الصادرات إلى الولايات المتحدة (-9.3٪)، وآسيان (-15.8٪)، والاتحاد الأوروبى (-11.6٪)، واليابان (-6.4٪)، وكوريا الجنوبية (-7.0٪)، وتايوان (-4.1٪)، وأستراليا (-17.8٪)، وفى المقابل، ارتفعت الصادرات إلى روسيا بنسبة (21٪) .

أكبر الشركاء التجاريين للصين فى عام 2022
جدول رقم (١)

الشريك التجاري	الواردات (مليار دولار)	الصادرات (مليار دولار)	الفائض التجاري (مليار دولار)
الولايات المتحدة	177.7	578.8	401.1
هونج كونج	7.8	295.2	287.4
هولندا	12.5	117.4	104.9
الهند	17.5	117.7	100.3
المكسيك	17.4	77.3	59.8
المملكة المتحدة	21.8	81.0	59.2
فيتنام	88.0	144.4	56.4
سنغافورة	33.9	80.0	46.1
الفلبين	23.0	63.9	40.9
بولندا	5.1	38.0	32.9

ثالثا : التحديات التى تواجه الاقتصاد الصينى: (7)

تتعدد التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني، ومن أهمها:

1 – ضعف الاستهلاك الناتج عن تفشى فيروس كورونا «كوفيد -19 «

يعد قطاع الخدمات من أكثر القطاعات التى تضررت بسبب هذه الجائحة، نتيجة للقيود المفروضة على السفر، وإجراءات الإغلاق، وضعف ثقة المستهلك ، ولقد أدى تفشى الفيروس إلى تباطؤ نمو صادرات الصين على نحو سريع، بسبب تحول الاستهلاك الأجنبى من السلع المعمرة إلى الخدمات، حيث تتجه المزيد من الدول نحو التعايش مع فيروس كورونا، ولقد ساعدت استراتيجية «صفر كوفيد» التى تتبعها الصين فى احتواء تفشى فيروس كورونا، لكن نظراً لأن العديد من الدول منفتحة على فكرة التعايش مع الوباء، أصبحت تكلفة

الحفاظ على نهج «صفر كوفيد» مكلفة للغاية بالنسبة للصين .

على مدى ثلاثة أعوام تقريباً، فرضت الصين إجراءات صارمة فى إطار سياسة «صفر كوفيد»، وأثارت عمليات الإغلاق الواسعة لفترات طويلة، والإجراءات الصحية الاستثنائية واحتمال التعرض لفترات من الحجر الصحى القسرى، مخاوف المستهلكين وخففت من إنفاقهم للأموال .

بعد رفع القيود أواخر عام 2022م ، تدفّق الملايين إلى المطاعم ومراكز التسوق والسفر فى إجازات طال انتظارها، إلا أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً ، إذ بدا أن التعافى الاقتصادى بدأ يفقد زخمه، وسوق العمل تواجه ضغوطاً كبيرة فى ظل نسبة بطالة لدى الشباب تتخطى عتبة (20٪) ، وقال الاقتصادى من مصرف «ماكواير الاستثماري»، «لارى هو»، إن «الشركات تتردد فى التوظيف بسبب الطلب الليّن للاستهلاك وتردّد المستهلكين فى الإنفاق» بسبب الوضع ، وحذّر من أن هذه الدوامة الانحدارية «تحمل بعض أوجه التشابه مع العقود الضائعة لليابان»، فى إشارة إلى أعوام من الركود فى ما بات حاليا ثالث أكبر اقتصاد فى العالم .

2 - تباطؤ التوظيف

تجاوزت نسبة البطالة - بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (20 ، 24) عاماً من الحاصلين على تعليم متقدم - حاجز الـ (20٪) عام 2021م ، أى حوالى أربعة أضعاف معدل البطالة الأوسع نطاقاً لجميع الأشخاص الذين يعيشون فى المدن الصينية، والذى وصل فى الشهر ذاته إلى (5.2٪) ، بحسب بيانات «المكتب الوطنى الصينى للإحصاء»

هذا المعدل يعتبر الأعلى مستوى منذ أن بدأت الصين فى الإعلان عن الإحصائية عام 2018م ، إذ إن واحداً من كل خمسة شباب بات عاطلاً عن العمل ، ويأتى معدل البطالة القياسى من عدم التوافق بين تخصصات الشباب والوظائف المتاحة، حيث يشير التقرير البريطانى إلى أن نسبة خريجى المدارس المهنية الذين يدرسون تخصصات مثل التعليم والألعاب الرياضية ارتفع بنسبة (20٪) فى عام 2021م مقارنة بعام 2018م.

فى حين تراجع طلب قطاع التعليم على التعيينات الجديدة بشكل ملموس خلال نفس الفترة، وأن تخصص تقنية المعلومات شهد واحداً من أكبر الزيادات فى أعداد الخريجين بين عامى (2018 ، 2021م)، وهذه الفئة الشابة تمثل ديموغرافية عادة ما يقرب من (20٪) من الاستهلاك فى الصين .

عليه، فإن معدلات النمو الممتازة خلال العشرين عاماً الماضية التى أنقذت الاقتصاد الصينى باتت مستحيلة اليوم أن تتحقق مع ترك عدد كبير من الأشخاص للعمل، مما يعنى أن الصين نتيجة لتطبيقها سياسة «الطفل الواحد» خلال العقود الماضية، فإن أطفال آنذاك صاروا شباباً اليوم ما بين (20-25) عاماً ويواجهون مهمة رعاية أربعة آباء وأكثر من (8) أجداد تقريباً .

3 - تضخم الديون الصينية

حيث مثل حجم ديون الشركات وحدها، العام الماضى نحو (27) تريليون دولار، أى ما يعادل(31٪) من إجمالى ديون الشركات حول العالم كله، ما يعنى أن اقتصاد الصين يواجه مشاكل جمّة مرشحة للتفاقم أكثر فى المستقبل المنظور وهو ما سيضر ببكين كثيراً وسيقلص من حجم حضور النفوذ الصينى فى العديد من الدول ولا سيما بعض دول الشرق الأوسط .

4 - أزمة الطاقة

أدى ارتفاع أسعار الفحم وانخفاض المخزون إلى أزمة طاقة هائلة فى الصين، مما تسبب فى انقطاع الكهرباء عن المصانع والمنازل ، وحاولت الصين حل هذه الأزمة بزيادة إنتاج الفحم، وتحرير أسعار الكهرباء المولدة بالفحم، ويرى المحللون أن الصين قد تعتمد على الفحم لسنوات قادمة، وبالتالى فإن الاستراتيجية الحالية للحد من إنتاج الفحم ، لتلبية أهداف المناخ العالمية، يمكن أن تؤدى إلى زيادة الاضطرابات الاقتصادية، كما أدى اتجاه الصين لخفض استهلاك الكربون فى الصناعات الثقيلة ، بالإضافة إلى تسريح العمالة، إلى تفاقم أزمة البطالة بين الشباب .

5 - الأزمة العقارية

تشكّل الأصول العقارية إحدى دعامات الاقتصاد فى الصين حيث ينظر إلى القطاع العقارى منذ أعوام طويلة، على أنه رهان آمن لأبناء الطبقة الوسطى الساعين إلى زيادة ثرواتهم ، وتسبب هذا الطلب على العقارات بارتفاع صاروخى لأسعارها، ووسّع المطوّرون أعمالهم بشكل كبير وسريع مستغلين سخاء القروض المصرفية ، ولكن مع بلوغ ديون هذه الشركات مستويات قياسية، لجأت السلطات اعتبارا من العام 2020م إلى كبح القطاع ، ومنذ ذلك الحين، تمّ تقليص القروض للمطوّرين العقاريين بشكل ملحوظ، وبات الأكثر ضعفاً بينهم يعانون لإنجاز مشاريعهم، ما ولّد أزمة ثقة مع الزبائن المحتملين أدت إلى تراجع الأسعار .

أدى الاتجاه لخفض الديون فى قطاع العقارات هذا العام، إلى تثبيط النمو الاقتصادى الصينى،مما تسبب فى انخفاض المبيعات، وأسعار المنازل بشكل عام، ومن الممكن أن تتفاقم هذه المشكلة بسبب تطبيق ضريبة عقارية تجريبية فى بعض المناطق ، وقرّر المصرف المركزى الصينى تمديد دعم المطوّرين العقاريين خصوصاً من خلال تمديد مهلة سداد الديون حتى نهاية 2024م ، وذلك فى أعقاب قراره خفض معدل الفوائد ، ورأى المحلل فى مصرف «نومورا»، «تينغ لو» أن هذه الإجراءات «لا تكفى لإنقاذ» القطاع .

6 - التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

لطالما كان النموذج الاقتصادى الذى تتبعه الصين سبباً أساسياً فى نشوء التوترات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن تقديم الصين طلباً للانضمام إلى اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادئ» من المفترض أن يعزز تكافؤ الفرص بين الشركات المملوكة للدولة، والشركات المنافسة من القطاع الخاص، لكن من غير المرجح أن تجرى الصين تغييرات كبيرة فى هذا الشأن فى وقت قريب ، ويتوقع المحللون أن تتخذ الصين المزيد من الخطوات نحو خفض التعريفات الجمركية، والسماح بتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لكنها فى النهاية ستحافظ على نموذجها الاقتصادى، رغم دعوات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لها لخفض الدعم الحكومى ، كما يتوقع المحللون أيضاً أن

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخاصة بتقييد وصول الصين إلى التقنيات المتقدمة .

فعلى سبيل المثال الصين أنفقت قرابة الـ (900) مليار دولار على مشروع «الحزام والطريق» ولم تجنى منها مكاسب اقتصادية كبيرة بالمقابل، وهذه المبادرة من السهل جداً تعطيلها، فمثلاً القطبية السياسية ومشاكلها يمكن أن يعطلها، مثلما حصل فى سيريلانكا، وفى الفترات القادمة ستكون هناك مشاكل فى دول أخرى فى آسيا الوسطى وهو ما سيخلّف أضرار كبرى للاقتصاد الصينى، أى سيدخل لدوامة قاتمة يصعب الخروج منها على المدى القريب على أقل تقدير ، والصين غير مؤهلة لأن تصبح قوة عظمى، ولن تصبح فى خضم كل ذلك.

7 - فشل النمو فى تلبية التوقعات بسبب انخفاض الطلب [8]

بقيت الأسعار فى الصين على المستوى ذاته لأشهر، وعلى رغم أن ذلك قد يكون ايجابياً لصالح القدرة الشرائية، إلا أن الدخول فى مرحلة من الانكماش المالى (انخفاض متواصل فى الأسعار) قد يمثّل تهديداً على المدى الطويل ، فعوضا عن الإنفاق، يعمد المستهلكون إلى تأجيل الشراء أملاً فى انخفاض الأسعار بشكل إضافى ، وفى غياب الطلب، تعمد الشركات الى خفض انتاجها وتجميد التوظيف أو تسريح موظفين أو إلزامهم الموافقة على اقتطاعات من رواتبهم.

8 - تهديد التجارة

تبقى الصين التى لطالما عرفت بأنها «مصنع العالم»، تعتمد بشكل كبير على الصادرات، ما يجعلها عرضة للتأثر بالتقلبات فى الاقتصاد العالمى ، ويؤدى خطر الركود فى الولايات المتحدة وأوروبا، مترافقاً مع تضخم متسارع، لإضعاف الطلب على المنتجات الصينية، وسجّلت الصادرات الصينية تراجعاً لمدة شهرين على التوالى .

9 - التوترات الجيوسياسية

فى حين أضرت التوترات السياسية بين بكين وواشنطن بالآفاق الاقتصادية، ويؤكد المسئولون الأمريكيون العمل على تخفيف المخاطر الصينية على اقتصادهم، بما يشمل تشديد القيود على صادرات أشباه الموصلات بذريعة

الأمـن القومـى وحـضّ الحلفـاء للقيـام بالأمـر نفسـه ، وحمّـل المتحـدث باسـم الجـمارك الصينيـة «ليـو داليانـغ» قـوى خارجيـة المسـؤولية عـن وقـوع «أثـر مبـاشر» عـلى التجـارة الصينيـة ، وأشـار إلى أن «المخاطـر المرتبطـة بالأحاديـة والحمائيـة والعوامـل الجيوسياسـية هـى فى ازديـاد»، وذلـك فى بيـان ترافـق مـع صـدور أرقـام مخيبـة للآمـال فى مجـال الصـادرات .

10- القطاعات المحلية المدينة

مـن العوامـل المؤثـرة فى الوضـع الاقتصـادى الراهـن هـى الظـروف الماليـة الصعبـة لبعـض السـلطات المحليـة بعـد ثلاثـة أعـوام مـن الانفـاق الهائـل لمواجهـة تبعـات كوفيـد وأزمـة القطـاع العقـارى التـى حرمتهـا إيـرادات أساسـية ، وقالـت شركـة «سـينو إينسـايدر»، ومقرهـا فى الولايـات المتحـدة، فى نـشرة تحليليـة إن هـذه الصعوبـات، مضافـة إلى الظـروف الاقتصاديـة الراهنـة، سـتصبح «أكـثر وضوحـاً حـين تطفـو المشـكلات الاقتصاديـة والماليـة للصـين بشـكل أكـبر الى السـطح» .

11- تصاعد الخلافات الداخلية حول ملف الديون الخارجية

لا يمكـن إغفـال أن الأزمـات الاقتصاديـة التـى تواجههـا الكثـير مـن الـدول المدينـة للصـين تفـرض ضغوطـاً عـلى قـدرة هـذه الـدول عـلى سـداد الديـون، وهـو أمـر يثـير بعـض الإشـكاليات، وخصوصـاً أن هنـاك اختلافـات داخليـة حـول آليـات التعامـل مـع الـدول المتعـثرة، وبالرغـم مـن تمـاشى الموقـف الصينـى بشـأن ضرورة تخفيـف عـبء الديـون بقـدر معقـول مـع السياسـات التـى أقرتهـا مجموعـة العشريـن، والتـى تحتـوى عـلى وقـف مدفوعـات خدمـة الديـون للـدول ذات الدخـل المنخفـض، والموافقـة عـلى إعـادة هيكلـة ديونهـا، كـما يدعـم بنـك الشـعب الصينـى تدابـير تخفيـف أعبـاء الديـون؛ فـإن ثمـة محـاولات مـن قبـل بنـوك غـير حكوميـة – كبنـك التنميـة الصينـى وبنـك التصديـر والاسـتيراد الصينـى الـذى تدعـى بكـين أنـه بنـك تجـارى لا يُحسَـب مـن الدائنـين الحكوميـين – لعـدم شـطب ديـون الـدول المتعـثرة، عـلى اعتبـار أن مـن شـأن ذلـك أن يلحـق الـضرر بقوائمهـا الماليـة.

وبالرغـم مـن هـذه الإشـكاليات، سـعت بكـين مؤخـراً إلى تعزيـز صورتهـا الخارجيـة وتجنـب الانتقـادات المتعلقـة بسياسـات الإقـراض؛ فعـلى سـبيل المثـال، أعلنـت

الحكومة الصينية مؤخراً إلغاء بعض مستحقاتها من الديون على (17) دولة أفريقية؛ وذلك خلال منتدى التعاون الصينى الأفريقى الذى عُقد عن بُعد حول تخصيص احتياطات لدى الصين فى صندوق النقد الدولى لصالح دول القارة، وتم إلغاء نحو (23) قرضاً من دون فائدة على (17) دولة أفريقية تأخَّر أجل تسديدها عام 2021م .

12- احتمالية نشوء حالة من عدم الاستقرار الداخلي

صحيح أن الصين تعتبر من الدول المستقرة التى يمارس فيها النظام الحاكم قدرة واسعة على السيطرة ومنع أى اضطرابات أو احتجاجات داخلية، بيد أن استمرار الأزمات الاقتصادية الراهنة قد يؤدى إلى تخفيف قبضة النظام الحاكم، ويسمح بتزايد الانتقادات للحزب الشيوعى الحاكم، وفى هذا الإطار، تشير بعض التقارير إلى أن الصين تسعى إلى إخفاء الأبعاد الكاملة لمشكلاتها البيئية؛ لتجنب تصاعد الاستياء الشعبى والتشكيك فى قدرات الحزب الشيوعى الحاكم .

13- تصاعد الأزمة الديموغرافية[9]

من المتوقع أن يتسارع الانخفاض فى عدد السكان فى سن العمل فى الصين خلال العقود المقبلة، وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أنه بين عامى (2020 ،2050م) ، سينخفض عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15 ، 59) عامًا بنسبة (23٪) ، أو (0.9٪) سنويًا، ووفقاً للنماذج القياسية، فإن انخفاض معدل التوظيف بمقدار نقطة مئوية واحدة يترجم إلى انخفاض فى نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار (0.55) نقطة مئوية ، وإذا تم توظيف نسبة ثابتة من السكان فى سن العمل، فإن الانخفاض المتوقع فى الفئة العمرية (15-59) عاما من شأنه أن يقتطع (0.5) نقطة مئوية من نمو الناتج المحلى الإجمالى السنوى على مدى السنوات الثلاثين المقبلة .

وبالنظر إلى دول مجموعة العشرين، نرى أن الصين ليست وحدها فى مواجهة تقلص القوى العاملة، على الرغم من أنه من المتوقع أن يكون تحولها من بين الأكثر تطرفاً (انظر الشكل1)، وفى عام 2020م، استفاد الاقتصاد الصينى من نسبة عالية نسبياً من الأشخاص فى سن العمل من إجمالى عدد السكان، ليحتل المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية وكوريا، ومع ذلك، بحلول عام

2050م ، سينخفض ترتيب الصين إلى المركز السابع الأدنى، ومن المتوقع أن تشهد كوريا وإيطاليا فقط زيادات حادة فى التبعية ، وهذا يتضح في الشكل التالي :

الشكل 1: السكان فى سن العمل (15-64) سنة كنسبة مئوية من إجمالى السكان

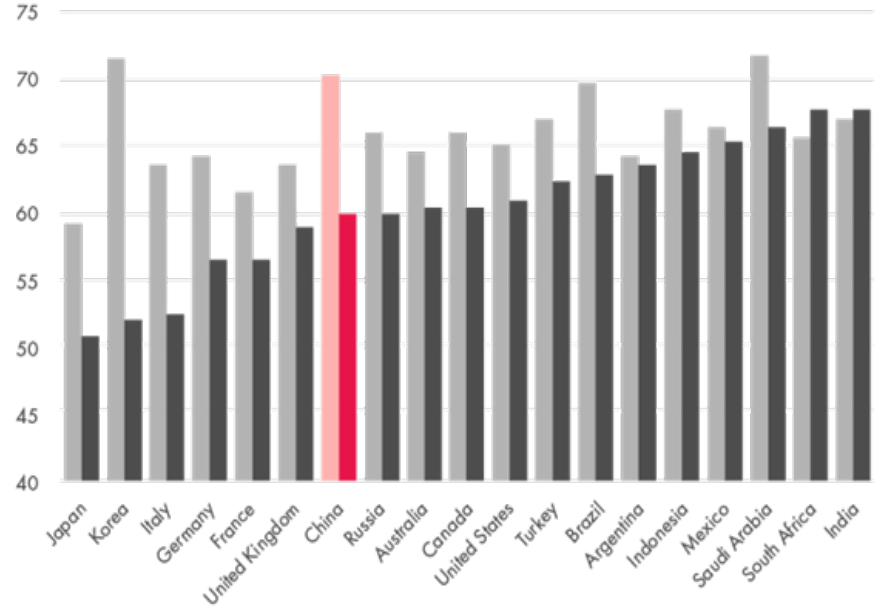

المصدر : موقع الأمم المتحدة .

ومن بين الاستجابات السياسية الواضحة للانحدار الديموغرافى الذى يلوح فى الأفق زيادة سن التقاعد، وفى الصين، تتقاعد العاملات حالياً عند سن (55) عاماً والذكور عند سن (60) عاماً ، ويبدو أن سن التقاعد المنخفض هذا هو نتيجة لأزمنة سابقة عندما كانت الأولوية هى ضمان فرص عمل كافية للشباب الذين يدخلون سوق العمل، لنفترض أن الصين بدأت تدريجيًا فى زيادة سن التقاعد لمدة خمس سنوات على مدار الثلاثين عامًا القادمة، بما يتوافق مع الخط المتقطع (الشكل رقم 2) سيكون الانخفاض الناتج فى عدد السكان فى سن العمل (10٪) فقط ، مقارنة بانخفاض قدره (23٪) فى الفئة العمرية (15-59) ، ورغم أن رفع سن التقاعد بمقدار خمس سنوات لا يقضى على الانحدار الديموغرافى، فإنه يقلل المشكلة بأكثر من النصف ،وهذا يتضح في الشكل التالي :

الشكل 2: تأثير رفع سن التقاعد

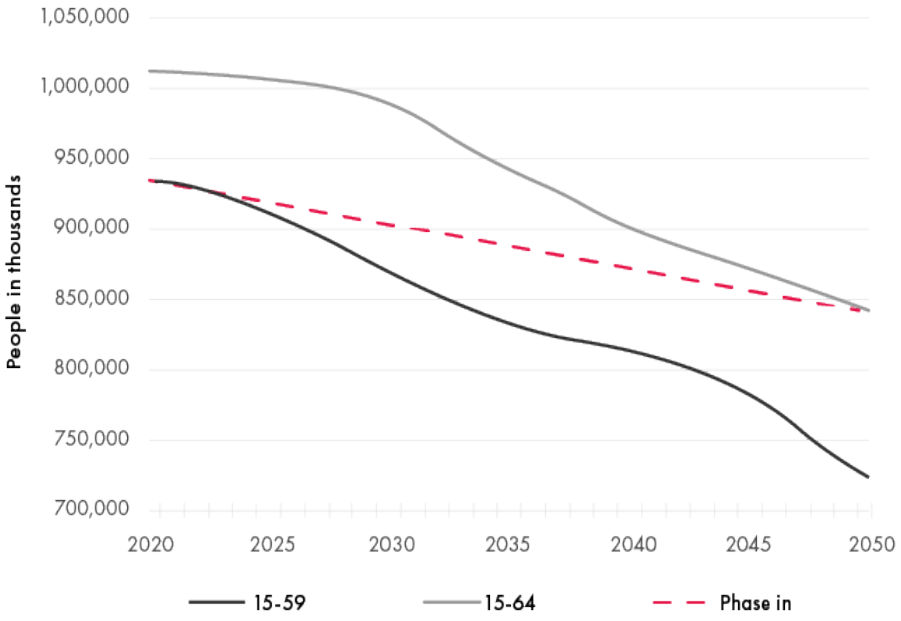

المصدر : موقع الأمم المتحدة .

خامساً : التوقعات الاقتصادية [10]

تباطأ الاقتصاد الصيني فى الربع الثاني من عام 2023م وسط انهيار سوق الإسكان وتوقعات الانكماش، ومن المتوقع أن يصل الاقتصاد إلى أدنى مستوياته فى بقية العام بمساعدة دعم السياسات، وهذا يتضح من خلال المؤشرات الأتية:

1 – تم تخفيض - بشكل كبير - توقعات الناتج المحلى الإجمالي لعام 2023م من (5.7٪) إلى (4.8٪) ولعام 2024م من (4.8٪) إلى (4.4٪) .

2 - ولا تزال السياسة النقدية والمالية تتجه نحو التيسير، لكن تدابير التيسير الحالية تبدو أضعف من المتوقع حيث تتوخى السلطات الحذر بشأن الاستقرار المالى وأعباء الديون المتراكمة .

3 - ومن المرجح أن يتم تخفيف سياسة الإسكان بشكل أكبر لتعزيز المبيعات والاستثمار فى هذا القطاع، ولا يزال هناك مجال للسياسة العامة لسوق الإسكان حيث قامت السلطات بالفعل بتخفيف بعض "القيود" لكنها لم تستخدم حيز السياسة بالكامل .

4 - بيئة الانكماش لا تزال تلفت انتباه السوق، ومن الآن فصاعداً، ستكون كيفية عكس معنويات السوق وثقة الأسر هى المفتاح لتحفيز السياسة .

5 - تؤثر التداعيات الفورية للتباطؤ الصينى على السلع والدورة الصناعية، حيث تعيد الصين تشكيل اقتصادها لتقليل اعتمادها على قطاع العقارات الذى كان يمتص ويدفع أسعار السلع الأساسية .

6 - إن إعادة توجيه الاقتصاد بعيدًا عن العقارات ونحو التصنيع الأكثر تقدمًا واضح فى اندفاع الصين الهائل نحو السيارات الكهربائية، مما أدى إلى تجاوز البلاد لليابان فى وقت سابق من هذا العام كأكبر مصدر للسيارات فى العالم.

7 - سجل معدل البطالة بين الشباب رقماً قياسياً مرتفعاً بلغ (21.3٪) ، فيما تسارعت وتيرة نمو الإنتاج الصناعى من (3.5٪) على أساس سنوى فى مايو إلى (4.4٪) فى يونيو، متجاوزة التوقعات.

8 - حدد الحزب الشيوعى الصينى الحاكم هدف نمو بنسبة (5٪) لعام 2023، وهو هدف أقل من المعتاد ومتواضع بشكل ملحوظ لدولة بلغ متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى السنوى فيها (9٪) منذ فتح اقتصادها فى عام 1978

هذه المستجدات دفعت بالاقتصاد الصينى إلى عنق زجاجة ضيق للغاية، وأجبرت الحكومة الصينية على تغيير نهجها التنموى، لتتجه إلى التركيز على الإنتاج للسوق المحلية، بدلاً من الإنتاج للتصدير، وفى هذا السياق، أطلقت بكين عام 2022م خطة بقيمة نحو (146) مليار دولار لتعزيز النمو، ومعالجة أزمة سوق العقارات، وتنفيذ مشروعات البنية التحتية، كما أعلنت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وهى أكبر هيئة للتخطيط

الاقتصادى بالصين، فى مايو 2023م ، خطة أخرى تستهدف تعزيز إنفاق الأسر، تتضمن (11) إجراءً؛ من بينها تشجيع الأسر على تجديد المنازل، ومنحهم فرصاً أفضل للحصول على الائتمان لشراء المنتجات المنزلية ، وكذلك تقديم إعانات لشراء مواد البناء منخفضة الكربون ، بجانب تعزيز الإنفاق فى المناطق الريفية.

بالتوازى مع تلك الإجراءات، حافظ بنك الشعب الصينى على سياسة نقدية توسعية، فأقدم على خفض أسعار الفائدة أكثر من مرة، ووجد الفرصة سانحة لمزيد من السير فى هذا الاتجاه؛ كون أن معدلات التضخم فى البلاد بقيت متراجعة، بل انحدرت إلى النطاق السالب ببلوغها (-1.3٪) عام 2022م ، وحتى الآن، قلصت الصين سعر الفائدة الأساسى للقرض لمدة عام، من (3.55٪) إلى (3.45٪) (حتى 21 أغسطس 2023م)، وهذا يعنى أنه أمامها الكثير لتفعله فى هذا السياق، ولاسيما وأن وصول التضخم إلى هذا المستوى يعنى أن الاقتصاد الصينى قد ينتظره خطر كبير؛ فانحدار التضخم إلى النطاق السالب يعنى تراجعاً صافياً بالطلب الكلى فى الاقتصاد، وهى مشكلة معقدة بالنسبة لأى دولة .

خاتمـــة

فى النهاية ، تظل التساؤلات قائمة بشأن قدرة الصين على مواصلة طفرتها الاقتصادية، وبالرغم من صعوبة وضع إجابة واضحة لهذه التساؤلات؛ يمكن القول إن الاقتصاد الصينى ما زال لديه الكثير من المقومات لمواصلة نموه بقوة الدفع الذاتية، فى ظل ما يمتلكه من ميزات نسبية ، كما أن المنتجات الصينية ما زالت خياراً مفضلاً لمعظم الأسواق حول العالم؛ نظراً لتنافسيتها السعرية، وتبقى تلك المنتجات قادرة على المنافسة فى الأجل المنظور، مع اكتسابها المزيد من الكفاءة والجودة ، وهذا ما يمنح الاقتصاد الصينى الفرصة لتعديل نهجه التنموى وإعادة توجيه بوصلته إلى الاتجاه الجديد، فى حال توافرت الظروف السانحة والسياسات الفاعلة .

المراجع:

1. فرانسواز لوموان ، د. صباح ممدوح كعدان « مترجم» الاقتصاد الصينى (دمشق

: وزارة الثقافة ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2020م) ص ص 40 – 45 .

2. تشانغ لى : الاقتصاد الرقمى يعيد تشكيل هيكل الاقتصاد الصينى ، الصين اليوم ، متاح على الرابط التالى :

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic//2018/jj/202207/t20220711_800300616.html.

3. المرجع السابق .

4. الجمارك الصينية: إجمالى حجم واردات الصين وصادراتها يبلغ 20 تريليون يوان ، متاح على الرابط التالى :

https://arabic.cgtn.com/news 2023167943440657675059 3/13-07-/index.html .

5. تراجع الصادرات الصينية لكن بأقل من التوقعات فى سبتمبر ، متاح على الرابط التالى :

https://www.cnbcarabia.com/11494712/10/2023/ .

6. انظر:

https://www-statista-com.translate.goog/statistics/263646/import-of-goods-to-china/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=s

7. انظر:

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/202317/07/ .

8. انظر:

https://www.interregional.com/authors/

9. انظر:

https://www-cigionline-org.translate.goog/articles/chinas-three-key-macroeconomic-risks/

10. الصين التوقعات الاقتصادية. سبتمبر 2023، على الرابط التالى :

https://www-bbvaresearch-com.translate.goog/en/publicaciones/china-economic-outlook-september-2023